

التنمية المستدامة في ظل المواثيق والاعلانات الدولية

كرناس سرپرست عمر

مدرس مساعد

كلية القانون والسياسة، جامعة نوروز

اقليم كردستان العراق

د. محمد حسن نحو

مدرس

كلية القانون والسياسة، جامعة نوروز

اقليم كردستان العراق

المستخلص

تشكل التنمية المستدامة حجر الاساس في تطور المجتمعات ورفاهية المواطنين وهي عبارة عن عملية متكاملة تتضافر فيها جهود الحكومات مع مواطنيها بهدف تحقيق رفاهية الاجيال الحاضرة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع ضمان تمتع الاجيال المقبلة بهذه الحقوق ، لذلك وللأهمية التي تتمتع بها التنمية، فقد باتت محل اهتمام المجتمع الدولي وقد تجسد هذا الاهتمام من خلال العديد من الاعلانات والمؤتمرات الدولية التي اولت هذا الحق اهتماماً غير محدود ، الا انه وبالرغم من هذا الاهتمام فأن العديد من الدول النامية لا زالت بعيد عن مضمون هذه العملية، ولعل السبب في ذلك يعود الى عوامل عدة منها عامل الفقر البطالة فضلاً عن غياب الحكم الرشيد في هذه الدول وعليه ولغرض الاحاطة بمضمون التنمية المستدامة والاهتمام الدولي بهذه العملية فقد قسمنا هذا البحث الى مبحثين الاول تناولنا فيه مفهوم التنمية المستدامة ، والثاني تطرقنا فيه الى الاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة .

الكلمات الدالة : التنمية المستدامة، الاعلانات الدولية، القانون.

1. المقدمة

للإنسان وحال دون توسيع نطاقها وكانت التنمية من ضمن تلك الحقوق، الا انه وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأ الاهتمام يزداد بالحق في التنمية كونه من الحقوق المهمة والتي يستوعب العديد من الحقوق الأخرى.

اهمية البحث

ان التنمية تشكل البيئة المناسبة التي تضمن في حالة تحققها للإنسان التمتع بكامل الحقوق الاساسية مع ضمان استمرار ارتفاع الاجيال القادمة بهذه الحقوق وخاصة الفئات المهمشة مثل المرأة والاقليات وعليه وبالنظر لأهمية التنمية المستدامة وبسبب قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل قانوني ولقمة المراجع العربية في هذا الصدد فقد ارتأينا الى تناوله بالبحث .

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث بما يلي :

1. ما المقصود بالتنمية المستدامة وما هو مضمون هذا الحق .
2. ما هو موقف المجتمع الدولي من الحق في التنمية وهل الجهود المبذولة من قبله كفيلاً بتحقيق هذا الحق ام ان الامر يتطلب بذل المزيد من الجهود .
3. ماهي اهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية على وجه الخصوص .

بعد انهيار دول المحور امام دول التحالف ابان الحرب العالمية الثانية صدر ميثاق الامم المتحدة عام 1945 ثم تلاها الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948، اللذان أكدتا على عالمية حقوق الانسان ومحورها الاساسي (المساواة) بين جميع الناس . وهنا نود التنويه الى ان الاهتمام الحقيقي بالتنمية المستدامة كان في عام 1986، الا انه ونتيجة لسياسة الاحتواء التي تم انتهاجها من قبل اقطاب الحرب الباردة القطب الغربي بقيادة (الولايات المتحدة الامريكية) والشرقي (بقيادة الاتحاد السوفيتي) فأن الخطاب السياسي المتعلق بحقوق الانسان اقتصر على كونه سلاحاً من اجل تحقيق مصالح جيوسياسية ، فالكتلة الغربية اكدت على الحقوق السياسية والمدنية ، على النقيض من الكتلة الشرقية التي اعلنت عن نفسها حامية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، هذا الامر اوجد طوقاً حول الحقوق والحريات الاساسية

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز

المجلد 7، العدد 1 (2018)

استلم البحث في 2018/1/2، قبل في 2018/2/15

ورقة بحث من منظمة نشرت في 2018/3/31

البريد الإلكتروني للباحث: mohammed.khamo@nawroz.edu.krd

حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4.0

منهجية البحث

التطور التاريخي لهذا المفهوم ، وعليه ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين حيث خصصنا الأول منها لتعريف التنمية المستدامة أما المطلب الثاني سنتناول فيه التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.

اعتمدنا في كتابة البحث المنهج التحليلي الذي يعول على ايراد وتحليل كافة النصوص القانونية الدولية ذات الصلة بالحق في التنمية بشكل عام و (التنمية المستدامة) بشكل خاص من اجل تقييمها وبيان اهم السبلات التي تعتمدها ، واقتراح الحلول التي تعمل على تذليل المعوقات التي تحول دون تحقق التنمية في البلدان كافة وخصوصاً النامية منها.

المطلب الاول**تعريف التنمية المستدامة**

التنمية المستدامة بالمعنى المتعارف عليه هي قيام الاجيال الحالية من البشر بالعمل على تطوير حاجاتها في الحاضر دون التغافل عن المستقبل وذلك من خلال الحرص على عدم استنزاف الثروات الطبيعية وادخار نصيب منها للغد مع بذل اقصى الجهد على عدم تلويث البيئة بدرجة تجعل من المستحيل على اجيال المستقبل ان تباشر الحياة بالمستوى الذي نعمت به الاجيال السابقة⁽¹⁾. كما عرفت التنمية المستدامة بأنها (حالة وجود وتطور مستمر تهدف الى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل والحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظها)⁽²⁾. ويذهب اتجاه اخر الى تعريفها بأنها: (عبارة عن عملية تهدف الى اتاحة وتوسيع فرص ومجالات الاختيار امام البشر بما يؤدي الى تحسين جودة الحياة والتحسين في نوعية حياة البشر ويرتبط بالحرية كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالحرية في تلك الجوانب يعزز بعضها البعض)⁽³⁾.

فرضية البحث تنطلق فرضية البحث من نقطة اساسية مفادها ان الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي قاصرة وغير كافية لتحقيق التنمية ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ان هناك العديد من المعوقات في البلدان النامية هي وليدة تلك البلدان تحول دون تحقق التنمية فيها.

فرضية البحث**نطاق البحث**

المعروف ان التنمية المستدامة قد يتم تنظيمها بموجب القوانين الدولية فضلاً عن التنظيم القانوني الداخلي لها ، ونحن في ثنايا هذا البحث سنشير الى التنظيم القانوني الدولي فقط للتنمية المستدامة اما التنظيم الداخلي لها ، فأنها تخرج عن نطاق دراستنا ونرى انها جديرة بالدراسة في بحث مستقل.

هيكلية البحث

لغرض الاحاطة بمفردات البحث من جوانبه فقد قسمناه الى مبحثين مسبوقه بمقدمة حيث تناولنا في المبحث الاول مفهوم التنمية المستدامة وقد تم تقسيم المبحث الى مطلبين الاول تطرقنا فيه الى تعريف التنمية المستدامة اما المطلب الثاني فقد اشرفنا فيه الى التطور التاريخي لها ، والمبحث الثاني خصصناه للاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة وتم تقسيم هذا المبحث ايضاً الى مطلبين الاول اشرفنا فيه الى الاعتماد العالمية للتنمية المستدامة ، اما المطلب الثاني فقد تنطرق الى الاهتمام الاقليمي للتنمية المستدامة .

وقد انهيينا بحثنا هذا بخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا اليها

المبحث الأول**مفهوم التنمية المستدامة**

وتم تعريفها أيضاً بأنها (عملية مجتمعية واعية ودائمة وموجهة وفق ارادة وطنية مستقلة من اجل ايجاد تحولات هيكلية واحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه)⁽⁴⁾. اما اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التابعة لمنظمة الامم المتحدة والتي تأسست عام 1983 فقد عرفت التنمية المستدامة على انها : التنمية التي تقضي تلبية الحاجات الاساسية للمجتمع وتوسيع الفرصة امامه لإرضاء طموحه الى حياة افضل ونشر القيم التي تشجع أنماطاً استهلاكية ضمن حدود الامكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع الى تحقيقها بشكل معقول⁽⁵⁾. بينا التقرير الصادر من الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عام 1981 عرف التنمية المستدامة بأنها: السعي الدائم لتقرير نوعية الحياة الانسانية مع الاخذ بالاعتبار قدرات وامكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة⁽⁶⁾. وعرف جانب اخر من الفقه التنمية المستدامة بأنها عبارة عن عملية تهدف الى استثمار القدرات البشرية من خلال تحسين مستواهم التعليمي والصحي والغذائي فضلاً عن تمكينهم من المشاركة في هذه العملية ضمن اطار الموارد الاقتصادية المتاحة وفي ظل السياسات المعتمدة في هذا الشأن⁽⁷⁾. وعرف المفكر جون بيير هوي (jean pierrehauet) التنمية المستدامة

يراد بالتنمية المستدامة كصطلح حديث النشأة تحقيق الرفاهية في الجوانب كافة للأجيال الحاضرة مع ضمان تمتع الأجيال المقبلة بذلك ، هذا وان البحث في مفهوم التنمية المستدامة يقتضي منا التطرق إلى تعريف التنمية المستدامة، فضلاً عن الإشارة إلى

مجموعة من المفاهيم كالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، وكان ذلك في النصف الثاني من القرن العشرين في ظل ما يتميز به النمو الاقتصادي من كونه عملية تلقائية تحصل مع الزمن في اطار تشكيل اقتصادي واجتماعي معين حيث يحدث بسبب نمو السكان والثروة والادخار بما يمثله من تعبير كمي في الهيكل الاقتصادي ، فالنمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي⁽¹²⁾. وبالتالي يتضح لنا مما اوردها اعلاه ان مفهوم التنمية المستدامة وحتى منتصف القرن العشرين لا يزال غير واضح المعالم فهو كان يختلط بمفاهيم اخرى كالنمية الاقتصادية او النمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة هنا الى ان الظهور الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة كان تحديداً في عام 1968 حيث تم انشاء نادي روما للاهتمام بالبيئة وبالتالي بالتنمية المستدامة اذ انه ضم عدداً من العلماء والمفكرين اللذين دعوا الى ضرورة اجراء اجنات تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة وفي عام 1972، انعقدت قمة الامم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم حيث تم خلالها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية وطالبت الدول النامية بان يكون لها الاولوية في التنمية اذا اريد تحسين البيئة وتفاذي التعدي عليها ، وبالتالي ضرورة تقليص الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة⁽¹³⁾. وفي عام 1986 تبنت منظمة الامم المتحدة اعلان خاص بحقوق التنمية الذي أكد على ان الفرد يمثل الموضوع المركزي في التنمية حيث دعت من خلال المؤتمر الذي تبني الاعلان اعلاه الدول الاعضاء الى ضمان الخدمات الاساسية للإنسان ، كاللتعلم والصحة والغذاء والسكن والعمل والتوزيع العادل للدخل⁽¹⁴⁾. بالرغم من كل ما تقدم الا ان الاهتمام الاجل والاكثر جدية بمصطلح التنمية المستدامة ، كان في قمة الارض الاولى التي انعقدت عام 1992 بـريو دي جانيرو البرازيلية تحت مساهمة المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية اذ تتج عنه وثيقة الاجندة (21) واعلان ريو بالإضافة الى ميثاق التنوع الحيوي والتغير المناخي ، اذ أكدت كل منها على العنصر الانساني كحل للتنمية المستدامة⁽¹⁵⁾. كما جاء في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في مدينة كوبنهاجن في الدانمارك عام 1995 للتركيز على ما يحقق العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية من خلال الانصاف في معاملة الافراد والمجتمعات ، وانعقد اجتماع بيلا جيو بإيطاليا عام 1996 للنزول بمفهوم التنمية المستدامة الى ارض الواقع ، اما قمة الامم المتحدة والتي انعقدت بمبنى المنظمة الرسمي بنيويورك في سبتمبر 2000 ، فقد اشارت الى دعم مبادئ التنمية المستدامة⁽¹⁶⁾.

بأنها عملية تهدف الى تلبية حاجات الاجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الاجيال القادمة وتحديث نتيجة تفاعل مجموعة من اعمال السلطات العمومية والخاصة بالجمع من اجل تلبية المتطلبات الاساسية والصحية للإنسان⁽⁸⁾. ومما سبق يتبين لنا ان التنمية المستدامة (هي عملية اقتصادية اجتماعية وثقافية تهدف الى الارتقاء بالمستوى المعيشي للأجيال الحاضرة مع ضمان حقوق الاجيال المقبلة في ذلك).

وبهذا المعنى فإنها (التنمية المستدامة) تقوم على ابعاد رئيسية او اساسية هي⁽⁹⁾:

1. البعد الاقتصادي :ويشمل النمو الاقتصادي المستديم .
2. البعد الاجتماعي : وتدخل فيه اعتبارات العدالة بين الاجيال وداخل الاجيال نفسها .
3. البعد البيئي : ويتجسد في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

وفي الخلاصة وبالرغم من اختلاف الاتجاه في التعريف حول التنمية المستدامة غير ان مضمونها هو الترشيح في توظيف الموارد المتجددة بصورة لاتؤد الى تلاشيها وتنفص من ميزة يتمتع بها اجيال المستقبل كما انها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد المحدودة التي تتلاشى بالتدرج دون ان تتجدد ، وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن الاسراف في كتابه العزيز بقوله تعالى (وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُحْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرِّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ).

المطلب الثاني

التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

يعتقد الكثير من العلماء والمتخصصين من الاقتصاديين ان مصطلح التنمية المستدامة ظهر الى الوجود تحديداً بعد قمة الارض التي عقدت في ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 ، غير ان القاء نظرة سريعة للجذور التاريخية لهذا المفهوم يظهر لنا ان مضمون هذا الحق كان موجوداً منذ الاف السنين في الحضارات القديمة⁽¹⁰⁾ ، حيث كانت الحضارة الفرعونية ترتكز على مفهوم هذا الحق منذ ايام كليوباترا اذ كان الفيضان السنوي لنهر النيل في فصل الصيف يوفر المياه ويزود التربة من جديد بالمواد الغذائية وكانت الحضارة الفرعونية تعمل ضمن هذا السياق وهو ما يشكل تجسيدا للتنمية المستدامة⁽¹¹⁾. أما في العصر الحديث فقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة مختلطاً مع

السكان وذلك على أساس إشراكهم في عملية التنمية بشكل هادف على ان يتم توزيع الفوائد الناجمة عنها (التنمية) بشكل عادل⁽²³⁾. ومن ناحية أخرى فقد منح الإعلان الدول الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بالفصل والتمييز العنصري⁽²⁴⁾. كما أكد الإعلان على ضرورة تعاون الدول فيما بينها من اجل تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة⁽²⁵⁾. بينما على الصعيد الداخلي للدول فقد ألزم الإعلان الدول بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعمال الحق في التنمية مع ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى المواد الأساسية كالتعليم والخدمات الصحية والغذاء ... الخ⁽²⁶⁾. والواضح مما اسلفناه ان اعلان الحق في التنمية لعام 1986 تضمن جملة من النصوص التي أكدت على ضرورة تحقيق التنمية المستدامة وذلك لأهميتها في تحقيق مستوى معيشي يتصف بنوع من الرفاهية .

ثانياً : اعلان ريو دي جانيرو (قمة الأرض)⁽²⁷⁾

أكد الاعلان الصادر عن هذا المؤتمر بأن البشر هم محل التنمية المستدامة وينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية ، حسب الاقتضاء ان تعتمد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وينبغي لهذه الاستراتيجية ان تعزز مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلد المعني وأن توفق بينها⁽²⁸⁾. وهذا يعني ان قمة الارض قد وجبت على الدول اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعتماد استراتيجية على المستوى الداخلي تكون كفيلة بتحقيق التنمية المستدامة .

ثالثاً : اعلان وبرنامج فيينا⁽²⁹⁾

أكد الاعلان على ضرورة احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب وحققهم في التنمية وتحسين مستويات المعيشة ، وقد نص هذا الاعلان على انه (لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير وهي بمقتضى ذلك الحق تحدد مركزها السياسي بحرية ، وتسعى بحرية الى تحقيق تميته الاقتصادية والاجتماعية الثقافية)⁽³⁰⁾. كما أكد هذا الاعلان على عالمية الحق في التنمية المستدامة وعدم قابليته للتجزئة ، بالإضافة الى انه انتج نهج اعلان الحق في التنمية الذي تطرقنا اليه سابقا، ذلك باعتبار الانسان المحور الرئيسي والاساسي للتنمية⁽³¹⁾. وقد امتاز اعلان فيينا بانه لم يتجاهل حقوق الاجيال المقبلة واحتياجاتها وهذا ما يمكن استخلاصه من نص الفقرة الحادية عشرة من البند اولا التي جاء فيها (ينبغي اعمال الحق في التنمية بحيث يتم الوفاء بطريقة منصفة بالاحتياجات الامتائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية) . وقد اوصى هذا

وتم عقد مؤتمر خاص بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ بجنوب افريقيا عام 2002 حيث تم استعراض التحديات والفرص المؤثرة في تحقيق التنمية المستدامة⁽¹⁷⁾. من خلال كل ما تقدم يتضح لنا ان مصطلح التنمية قد مر بمراحل عديدة حيث بدأ هنا المصطلح بصيغة اقتصادية خاصة ثم توسع ليشمل جوانب الحياة البشرية كافة تحت تسمية التنمية المستدامة و كما ان هدفه توسع ليشمل تحقيقه الرفاهية للأجيال الحاضرة (اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا و.....) مع ضمان تمتع الاجيال المقبلة بهذه الرفاهية .

المبحث الثاني

الاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة

نظرا لأهمية التنمية المستدامة باعتبارها وسيلة لتحقيق رفاهية الأجيال الحاضرة والقادمة، فقد حظيت (التنمية) باهتمام دولي متزايد سواء على الصعيد الدولي (منظمة الأمم المتحدة) أم على الصعيد الإقليمي ، وعليه وبغية توضيح الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي في تحقيق التنمية المستدامة فقد ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين تنطرق في الأول منها إلى الاهتمام بالتنمية المستدامة في ظل الاتفاقيات والصكوك العالمية بينما تناول في الثاني الاهتمام بالتنمية المستدامة في ظل الاتفاقيات والمواثيق الإقليمية وعلى النحو الآتي:

المطلب الاول

الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة⁽¹⁸⁾

مما لاشك فيه أن موضوع التنمية المستدامة أصبح محل اهتمام العالم ابتداءً بمؤتمر ستوكهولم حول التنمية البشرية المنعقد عام 1972 والذي أكد على (أن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم لذلك فإن الهدف الأساسي للتنمية هو الإنسان كما انه المحرك الأول لها ..)⁽¹⁹⁾. وبما إننا بصدد الحديث عن الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة فأنا سنتناول المؤتمرات والإعلانات والقرارات العالمية ذات الصلة بهذا الموضوع وعلى النحو الآتي :

اولا : اعلان الحق في التنمية⁽²⁰⁾

حيث أكد هذا الاعلان في ديباجته على احقية كل فرد من افراد المجتمع في التمتع بنظام اجتماعي دولي يكفل له التمتع بكافة الحقوق والحريات ، وجاء الاعلان العالمي للحق في التنمية مؤكدا على ان الحق في التنمية من حقوق الانسان غير القابلة للتصرف فيها⁽²¹⁾. كما نص الإعلان على ان الإنسان يعد المحور الأساسي والرئيسي في عملية التنمية، وفرض عليه بالمقابل مسؤولية إسهامه في تحقيقها⁽²²⁾. هذا وقد فرض إعلان الحق في التنمية على عاتق الدول ضرورة وضع السياسات الوطنية الكفيلة بتحقيق الرفاهية لجميع

التزام قادة العالم بتحقيق التنمية المستدامة ، وكانت النقطة الرئيسية في هذه القمة هي طرق مكافحة الفقر وتم التأكيد على ضرورة ان تستكمل كافة الدول وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة بحلول عام (2005) كما أكدت مقررات جوهانسبرغ على ان اولويات التنمية المستدامة تركز في المسائل الحيوية كالمياه والطاقة والصحة والزراعة بالإضافة الى الفقر⁽⁴⁰⁾. خلاصة ما تقدم نجد ان الاعلانات التي ذكرناها كافة تؤكد على ضرورة التزام الدول باعتماد استراتيجيات تعمل على تحقيق التنمية المستدامة، حيث اصبحت هذه التنمية مطلباً ملحا من الناحية الانسانية على اعتبار انها تشكل الوسيلة الفعالة في القضاء او الحد من اخطر المشاكل التي تواجه البشرية الا وهي الفقر . الا انه وبالرغم من كثرة هذه الإعلانات الدولية فأنا نرى أنها لا تعدوا ان تكون مجرد إرشادات توجه إلى دول العالم ولم يتم إعمال ما تتضمنه في العديد من الدول وخاصة الدول النامية ، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود الى افتقاد هذه الإعلانات الى الصفة الإلزامية من ناحية او لان مسألة التنمية وتحقيقها متعلقة بعدة مسائل داخلية يجب العمل على استئصالها كالفقر والبطالة وهي معوقات تعاني منها البلدان النامية بشكل كبير من ناحية اخرى . فضلاً عن الاعلانات الدولية التي استهدفت التنمية المستدامة بشكل واضح، يلاحظ بأن العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد اشار بدوره الى الحق في التنمية وهذا ما يمكن استخلاصه من نص الفقرة الاولى من المادة الاولى والتي جاء فيها (لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحررة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي) وهذا ما تم النص عليه ايضا في الفقرة الاولى من المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽⁴¹⁾. هذا وتجدر الاشارة الى انه ثمة جملة من القرارات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أكدت على الحق في التنمية المستدامة نذكر منها على سبيل المثال قرار الجمعية العامة ذي الرقم 36/34 الصادر بتاريخ 11/23 1979 والذي نص على اعتبار التنمية حقاً من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف فيه⁽⁴²⁾. وكذلك قرار الجمعية العامة في الدورة الخامسة والخمسون والذي تم التأكيد من خلاله على ضرورة تقديم الدعم الخارجي للدول النامية من اجل تحقيق التنمية المستدامة فيها⁽⁴³⁾.

الاعلان الدول بضرورة اتخاذ الاجراءات على الصعيد الوطني والدولي الكفيلة بتعزيز الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان⁽³²⁾.

رابعاً : إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية⁽³³⁾:

خصص اعلان الامم المتحدة بشأن الالفية المواد م (11-20) للتنمية والقضاء على الفقر ، حيث أكد على ضرورة سعي الدول المجتمعة لجعل الحق في التنمية حقيقة واقعية لكل إنسان⁽³⁴⁾. كما نص على ان النجاح في تحقيق التنمية يعتمد بشكل كبير على وجود الحكم الرشيد في كل بلد فضلاً عن وجود حكم سليم على المستوى الدولي ، كما أكد على ان الشفافية في النظم المالية والتجارية والنقدية تلعب دوراً مهماً في هذا الخصوص⁽³⁵⁾. كما استشعر أطراف الإعلان القلق بخصوص البلدان النامية وما تواجهه من عقبات في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل تنميتها المستدامة وتعهدها ببذل الجهود اللازمة في سبيل رفع المستوى المعني بتمويل التنمية⁽³⁶⁾.

خامساً : المؤتمر الدولي حول التمويل لأجل التنمية

عقد هذا المؤتمر بمدينة مونتير بالمكسيك في مارس 2002 وفي هذا المؤتمر عقدت البلدان كافة الغنية منها والفقيرة صفقة عالمية شاملة لتأمين التمويل من اجل التنمية مقابل الممارسة في الحكم والاقتصاد⁽³⁷⁾. كما أكد الاعلان الصادر عن هذا المؤتمر على ان مكافحة الفساد تعد احدى الاولويات ذلك كون الفساد يشكل عائقاً خطيراً امام تعبئة الموارد وتوزيعها وبحول الموارد بعيداً عن الانشطة التي تشكل عنصراً حيوياً من العناصر اللازمة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة⁽³⁸⁾. كما أكدت الفقرة (16) من اعمال المؤتمر على ان اقامة نظام تجاري متعدد الاطراف وذو طابع شمولي وغير قائم على التمييز فضلاً عن تحرير التجارة يمكن ان يؤدي الى تنشيط عملية التنمية في جميع انحاء العالم بما في ذلك الدول النامية .

سادساً: ملتقى غانا

عقد هذا المؤتمر في دولة غانا خلال الفترة (7-9) نوفمبر من العام 2001 وقد نتج عن هذا المؤتمر (دليل) يتضمن ارشادات مهمة وذلك لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الالفية الجديدة بهدف تعزيز الحوار بشأن استراتيجيات التنمية المستدامة وتجديد الالتزام بصياغتها وتنفيذها⁽³⁹⁾.

سابعاً : القمة العالمية للتنمية المستدامة

عقدت هذه القمة بمدينة جوهانسبرغ بجنوب افريقيا والتي استمرت لسبعة ايام من 26 اغسطس الى 4 سبتمبر (2002) ، وقد تجسد الهدف الرئيسي من القمة في ضمان

المطلب الثاني

الاهتمام الاقليمي بالتنمية المستدامة

بعد ان تطرقنا الى الجهود العالمية (منظمة الامم المتحدة) في تحقيق التنمية المستدامة، نرى انه من الاهمية بمكان بيان الجهود الاقليمية في هذا الصدد كدور الاتحاد الاوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول الامريكية بالإضافة الى الاتحاد الافريقي وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب وعلى النحو الاتي :

أولاً : دور الاتحاد الاوروبي في تحقيق التنمية المستدامة

نصت المعاهدة المنشئة للاتحاد الاوروبي (ماستريخت 1992) على ضرورة وضع الدول الاعضاء في عين الاعتبار الحريات الاجتماعية والاساسية فضلاً عن تشجيع التوظيف وتحسين ظروف المعيشة والعمل من اجل الحفاظ على التنمية والحماية الاجتماعية السلمية وتنمية الموارد البشرية من اجل الحفاظ على معدلات التوظيف العالية ومحاربة الحرمان وهي تأمن ان مثل هذه التنمية لا تتبع فقط وظيفة السوق المشتركة بل هي من الاجراءات التي تنص عليها هذه المعاهدة⁽⁴⁴⁾. ومن ناحية اخرى فان ميثاق الحقوق الاساسية للاتحاد الاوروبي قد اشار في الفصل التمهيدي الى اسهام الاتحاد في المحافظة على تنمية القيم العامة المشتركة كما ينشد تشجيع التنمية المتوازنة والمستمرة⁽⁴⁵⁾. كما ربط الميثاق بين التنمية والبيئة وهذا ما يمكن استخلاصه من نص المادة (37) التي جاء فيها (يجب ادراج وضمان مستوى عال من الحماية البيئية وتحسين جودة البيئة في سياسة الاتحاد وفقاً لمبدأ التنمية المستمرة⁽⁴⁶⁾).

ثانياً : دور جامعة الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة :

قدر تعلق الامر بالوثائق العربية فالملاحظ ان مشروع ميثاق حقوق الانسان والشعب في الوطن العربي الذي اتخذته لجنة الخبراء في جامعة الدول العربية فقد نصت المادة (44) من الباب الثاني منه على (للشعب العربي الحق في تقرير مصيره بنفسه وهو بمقتضى هذا الحق حر في تقرير مركزه السياسي وحر في السعي لتحقيق نموه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الشامل في ضوء مصالحه القومية مع المحافظة على تراثه القومي)⁽⁴⁷⁾. ومن ناحية اخرى ثمة الاعلان العربي المشترك للتنمية المستدامة والذي صدر عن جامعة الدول العربية بتاريخ 24 أكتوبر لعام 2001 ، وقد تضمن الاعلان جملة من المسائل ذات الصلة بالتنمية المستدامة وهي⁽⁴⁸⁾:

1. الحد من الفقر

2. تخفيف عبء الديون عن الدول العربية

3. ادارة السكان

4. الاستثمار في الموارد البشرية وبناء القدرات

5. تحقيق نمو اقتصادي سليم بشكل سريع

6. معالجة التدهور البيئي

7. الحكمة السلمية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة

8. نقل التكنولوجيا والبحث العلمي

9. التراث الثقافي من اجل التنمية

10. السلام والامن والاستقرار

وغير ذلك من المسائل الاخرى فهي مرتبطة جميعا ببعضها ارتباطا غير قابل للتجزئة وكلها وسائل مساعدة في سبيل تحقيق رفاهية المجتمع العربي وتحقيق مستوى معيشي لائق للأجيال الحاضرة والمستقبلية . الا انه وما يلاحظ على الدول العربية انها وان كانت قد اكدت في ميثاقها اعلاه على مجموعة من المسائل التي بدونها لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة فأن واقع هذه الدول يزداد سوءاً وهو ما يجعل التنمية المستدامة بعيدة عن متناول الاجيال الحاضرة وبالتالي المقبلة .

ثالثاً : جهود الاتحاد الافريقي في تحقيق التنمية المستدامة

قدر تعلق الامر بالوثائق الافريقية فانه وبالرجوع الى الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب⁽⁴⁹⁾، يتضح لنا ان الفقرة الاولى من المادة (20) قد اشار صراحة الى الحق في التنمية بقولها (لكل شعب الحق في الوجود ولكل شعب حق مطلق وثابت في تقرير مصيره وله ان يجدد بحرية وضعه السياسي وان يكفل تنميته الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يختاره بمحض ارادته كما نصت المادة (22) في الفقرة الاولى على ان (لكل الشعوب الحق في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الاحترام التام لحرمتها وذاتها والتمتع المتساوي بالتراث المشترك للجنس البشري).

رابعاً : دور منظمة الدول الامريكية في تحقيق التنمية المستدامة

نصت الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان⁽⁵⁰⁾، على التنمية التدريجية في المادة 26 بقولها (تعهد الدول الاطراف ان تتخذ داخليا ومن خلال التعاون الدولي كل الاجراءات اللازمة ولاسيما الاقتصادية والثقافية فيها بقصد التوصل عن طريق التشريع او غيره من الوسائل الملائمة الى التحقيق الكامل للحقوق المتضمنة لمعايير الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والثقافية المبينة في ميثاق منظمة الدول الامريكية المعدل بروتوكول بوينس إيرس)

الخاتمة

الكفيلة بتحقيقها فتتحقق التنمية المستدامة تعد من واجبات الأمم المتحدة كونها تصنف كجيل ثالث من اجيال حقوق الانسان ولا يخفى على احد ان حماية حقوق الانسان وحرياته تشكل الهدف الاسمي للمنظمة .

في ختام هذا البحث توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات سندرجها على النحو الاتي :

أولاً: الاستنتاجات

3. ندعو الدول كافة والنامية على وجه الخصوص الى تبني تشريعات خاصة بالتنمية المستدامة والبيئة على غرار التشريعات الموجودة في الدول المتقدمة لان ذلك سيعمل على تحسين احوال المواطنين في هذه الدول بشكل كبير .
4. كما اننا ندعو الدول الى ضرورة تبني اتفاقيات اقليمية فعالة في مجال التنمية المستدامة على ان تتضمن تلك الاتفاقيات الاجراءات الكفيلة بتأمين التنمية وتحقيقها للمواطنين .
5. ندعو المجتمع الدولي الى ضرورة تشكيل هيئة مختصة بمكافحة اسباب الفقر والبطالة والتدهور البيئي لأن العمل على اصل المشكلة وحلها سيلعب دوراً مهماً في حل مشكلة التنمية المستدامة .

1. ان التنمية المستدامة هي عبارة عن عملية تتم بالتنسيق بين الحكومة والمواطنة وتهدف الى تحسين احوال الاجيال الحاضرة من النواحي كافة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع ضمان تمتع الاجيال المقبلة تلك الحقوق ، وهي (التنمية المستدامة) تقوم على ثلاث ابعاد اساسية وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).

2. تبين لنا ان المحور الاساسي والرئيسي لموضوع التنمية المستدامة هو الانسان حيث ان الهدف من تلك العملية برمتها هو تحقيق الرفاهية والمستوى المعيشي اللائق له .

3. ان هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة خصوصاً في الدول النامية ومن هذه العوامل (البطالة والفقر وانعدام الحكم الرشيد) حيث ان هذه العوامل وغيرها تعتبر من اهم الاسباب التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة بشكل خاص في الدول النامية.

4. تبين لنا ان غياب التشريعات الخاصة بالتنمية المستدامة في السواد الاعظم من الدول النامية فضلاً عن عدم التزام هذه الدول بالاتفاقيات والاعلانات العالمية الخاصة بالتنمية ، حال دون تحقيق التنمية المستدامة في فيها، وقد تم ادراج هذا الاستنتاج لان التشريعات الداخلية تعبر وسيلة تكامل للتشريعات الدولية وبالتالي فإن عدم وجودها او قصورها يجعل التنمية المستدامة وتحقيقها شبه مستحيلة في هذه الدول .

5. تبين ان دعوات المجتمع الدولي ذات الصلة بالتنمية المستدامة قد تم تجسيدها من خلال اعلانات دولية تصدر عن المؤتمرات والمعلوم ان هذه الاعلانات لا تتمتع بالقيمة القانونية اللازمة الامر الذي يحول دون التزام الدول بها .

ثانياً : التوصيات

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

1. د.ابراهيم مراد الدعمة، (2009)، التنمية البشرية الانسانية بين النظرية والواقع ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.
2. امارتيسان، (2004)، التنمية- الحرية ، المجلس الوطني للتربية والثقافة والعلوم ، عالم المعرفة ، الكويت.
3. دوجلاس موشية، (2000)، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستشارات الثقافية ، ط1، مصر .
4. سلامة سالم سالمات، (2007)، المنظر الاقتصادي للتنمية المستدامة ، تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس.
5. د.علي عبدالكريم الجابري، (2012)، دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والاردن ، دار دجلة ، عمان .
6. د.فادر محمد الطاهر، (2013)، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر ، لبنان.
7. د.محمود شريفسيوني، (2003)، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان ، المجلد الثاني ، دارالشرق ، القاهرة ، ص 483.
8. د.مصطفى كمال طلبة واخرون، (2001)، مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي ، ابو ظبي .
9. د.نوزاد عبدالرحمن الهبتي، (2009)، التنمية المستدامة ، الاطار العام والتطبيقات دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً ، ط1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي.

ثانياً : الرسائل والاطراخ الجامعية

1. العايب عبد الرحمن ، التحكم في الاداء الشامل للمسؤولية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التغير ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر ، 2011.
2. سفني فاكيه ، التنمية الانسانية المستدامة وحقوق الانسان ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر ، 2010.

1. نوصي المجتمع الدولي بضرورة ابرام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة على ان تكون هذه الاتفاقيات ذات صبغة او طبيعة تشريعية ، بحيث تلتزم الدول كافة بها وذلك لأهميتها ودورها في الارتقاء بالمستوى المعيشي للأجيال الحاضرة والمقبلة.

2. ندعو المجتمع الدولي الى تشكيل لجنة دولية خاصة مرتبطة بمنظمة الامم المتحدة ، تتولى متابعة موضوع التنمية المستدامة فضلاً عن قيامها بوضع البرامج والاستراتيجيات

11. دوجلاس موشية ، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ط1، مصر ، 2000، ص 15- 16 .
 12. د. علي عبدالكريم الجابري ، دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر والاردن ، دار دجلة، عمان، 2012 ، ص 51- 52 .
 13. العايب عبد الرحمن ، التحكم في الاداء الشامل للمسؤولية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التغيير ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر ، 2011، ص 18.
 14. صالح عمر فلاح ، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التغيير ، العدد 3 ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر ، 2004 ، ص 7 .
 15. سقني فاكية ، مصدر سابق ، ص 39.
 16. هشام بن عيسى بن عبدالله ، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، 2017 ، ص 18 .
 17. د. نوزاد عبدالرحمن الهيبي ، التنمية المستدامة ، الاطار العام والتطبيقات دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا ، ط1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2009 ، ص 17 .
 18. تجرد الإشارة الى انه ثمة حجة من المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية واهم تلك العوامل هي : (الفقر ، التضخم السكاني غير الرشيد ، غياب الحكم الرشيد ، الديون ، عدم كفاية مصادر التمويل ، ضعف مستوى التعليم) ينظر حول هذه المعوقات : هشام عبدالله ، اندماج التنوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والرأي ، ط1، المؤسسة العربية للنشر ، 2004، ص 48-49 .
 19. د قادر محمد الطاهر ، مصدر سابق ، ص 58.
 20. تجرد الإشارة الى ان هذا الاعلان تم اعتماده ونشره على الملأ في 4 ديسمبر 1986 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم 128 / 14 .
 21. ينظر المادة الاولى من اعلان الحق في التنمية .
 22. ينظرالمادة (2) من اعلان الحق في التنمية .
 23. ينظرالفقرة (3) من المادة (2) من اعلان الحق في التنمية .
 24. ينظرالمادة (5) من اعلان الحق في التنمية .
 25. ينظرالمادة (6) من اعلان الحق في التنمية .
 26. ينظرالمادة (8) من اعلان الحق في التنمية .
 27. عقد هذا المؤتمر بمدينة ري ودي جانيرو البرازيلية عام 1992 .
 28. شكرافي الحسين ، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العالمية ، بحث منشور على الموقع التالي www.caas.org بتاريخ 7/8/2017.
 29. صدر هذا الاعلان عن المؤتمر الدولي لحقوق الانسان في فيينا خلال فترة 14- 25 / حزيران / 1993 ، للزميد ينظر نص الاعلان على الموقع التالي : www.Shaveel4.com تاريخ الزيارة 8/4/2017.
 30. ينظرالفقرة (2) من البند اولاً من اعلان وبرنامج فيينا لعام 1993 .
 31. ينظرالفقرة (10) من البند اولاً من اعلان وبرنامج فيينا .
 32. ينظرالفقرة (66) من البند ثانياً من اعلان فيينا .
 33. تم اعتماد هذا الاعلان من قبل حكومات ورؤساء 147 دولة التي اجتمعت بمقر الامم المتحدة في نيويورك للفترة من 6-8/سبتمبر 2000 للمزيد حول الاعلان ينظر قرار الجمعية العامة (وثيقة 2000 / A / RES/55).
 34. ينظرالمادة (11) من اعلان الالفية .
 35. ينظر المادة (12) من اعلان الالفية .
 36. هشام بن عيسى ، مصدر سابق ، ص 59 .
 37. للمزيد حول اعمال هذا المؤتمر ينظر وثيقة ذي الرقم (A/CONF. 198/11).
 38. ينظر الفقرة (13) من الاعلان الصادر عن المؤتمر اعلاه .
 39. د. قادر محمد الطاهر ، مصدر سابق ، ص 65.
 3. د.عبد خليل ابراهيم ، القانون الدولي لحقوق الانسان في ظل العولمة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون جامعة الموصل ، 2004 .
 4. هشام بن عيسى بن عبدالله ، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، 2017 .
- ثالثاً: البحوث**
1. التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول ، نحو مجتمع المعرفة ، الإصدار (11)، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، 1427 هجرية .
 2. سحر قدوري الرفاعي ، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الادارة البيئية ، اشارة خاصة للعراق ، اوراق عمل المؤتمر العربي الخاص للإدارة البيئية ، تونس 2006.
 3. صالح عمر فلاح ، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التغيير ، العدد 3 ، جامعة فرحات عباس، الجزائر ، 2004 .
- رابعاً : الوثائق والاعلانات والقرارات الدولية**
1. اعلان الالفية لعام 2000.
 2. اعلان الحق في التنمية لعام 1986.
 3. اعلان ري ودي جانيرو البرازيلية لعام 1992.
 4. اعلان وبرنامج فيينا لعام 1993 .
 5. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.
 6. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966.
 7. وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم (55 / res / A / 2000).
 8. وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم (413 / 58 / A) 2003).
 9. الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب 1981.
 10. الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان 1969.
- رابعاً : المصادر الاجنبية**
1. marieclaudesmouts. le development darable, editions armanadcolin, France, 2005, p 4.
- الهوامش**
1. التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول ، نحو مجتمع المعرفة ، الإصدار (11)، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، 1427 هجرية ، ص 3
 2. سلامة سالم سالمات ، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة ، تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، تونس ، 2007 ، ص 54 .
 3. امارتيسان ، التنمية- الحرية ، المجلس الوطني للتربية والثقافة والعلوم ، عالم المعرفة ، الكويت، 2004 ، ص 3.
 4. سحر قدوري الرفاعي ، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الادارة البيئية ، اشارة خاصة للعراق ، اوراق عمل المؤتمر العربي الخاص للإدارة البيئية ، تونس 2006 ، ص 24 .
 5. marieclaudesmouts, le development darable, editions armanadcolin, France, 2005, p 4.
 6. نقلاً عن مصطفى كمال طلبة وآخرون ، مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي، ابو ظبي، 2001 ، ص 44- 45.
 7. د. إبراهيم مراد الدعمة ، التنمية البشرية الانسانية بين النظرية والواقع ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ، 2009 ، ص 17 .
 8. نقلاً عن د. قادر محمد الطاهر ، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر ، لبنان ، 2013 ، ص 55.
 9. سقني فاكية ، التنمية الانسانية المستدامة وحقوق الانسان ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر ، 2010 ، ص 40 .
 10. حيث يمكن وصف مافعله يوسف عليه السلام حين تولى منصب امين مصر ، بمخاض القمح لسبع سنين بغيه تخزين الغذاء تحسباً لسنوات القحط التالية بانها اول تجربة ترشيد الموارد وحسن ادارتها على مر التاريخ .

40. للمزيد حول اعمال القمة تنظر وثيقة الامم المتحدة ذي الرقم ((A/CONF.199/20)) نيويورك 2002).
41. تم اعتماد هذا العهدان وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2200/الف (د-21)) المؤرخ في ديسمبر 1966 ودخلا حيز النفاذ في 26 مارس 1976.
42. د.عبد خليل ابراهيم ، القانون الدولي لحقوق الانسان في ظل العولمة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون جامعة الموصل ، 2004، ص 130.
43. بنظر وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم (A /58 /413) (2003).
44. هشام بن عيسى بن عبدالله ، مصدر سابق ، ص 60.
45. بدأ العمل بهذا الميثاق في 7 ديسمبر من العام (2000).
46. بنظر المادة (37) من ميثاق الاتحاد الاوروبي للحقوق الاساسية لعام (2000).
47. د.محمد شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان ، المجلد الثاني، دار الشروق ، القاهرة ، 2003 ، ص 483.
48. د. قادري محمد الطاهر، مصدر سابق، ص 65-66 .
49. تم اعتماد هذا الميثاق من قبل مجلس الوزراء الأفارق بدورته العادية رقم (18) في نيروبي (كينيا) عام 1981 ، وللمزيد حول هذا الميثاق انظر نصه المتاح على الموقع الالكتروني: PRIMENA.ORG/ADMIN . تاريخ الزيارة 8/7/2017.
50. تم اعتماد هذه الاتفاقية في سان خوسيه (22/11/1969) للمزيد من التفاصيل حول الاتفاقية بنظر نصها المتاح على الموقع الالكتروني : UNlibrary.umn.edu تاريخ الزيارة 7/4 /2017.